

Distr.: General
16 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠١٠

من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، جنيف

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التقييم

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقرير المقدم كل سنتين عن التقييم

تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٢	ثانياً - صندوق الأمم المتحدة للسكان والشراكة من أجل التنمية
٥	ثالثاً - البرمجة القائمة على الأدلة
٩	رابعاً - إصلاح الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومواءمة منهجيات التقييم
١٠	خامساً - تنمية القدرات
١١	سادساً - الاستقلال والشراكة
١٤	سابعاً - جودة التقييمات وموثوقيتها
١٦	ثامناً - التعلم من التقييم
١٨	تاسعاً - خاتمة



أولا - مقدمة

١ - منذ أن قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره الدوري عن التقييم (DP/FPA/2008/10) إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨، أعيد تشكيل عملية التقييم باتخاذ الجمعية العامة القرارين (٢٠٨/٦٢ و ٣١١/٦٣)، وإقرار برنامج عمل أكررا في المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، واتخاذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٩ المتعلق بالسياسة التقييمية للصندوق (DP/FPA/2009/4). فكل هذه العناصر أعادت تحديد دور التقييم، الذي بات ينظر إليه لا كتقييم موضوعي لإسهام كيان ما في نتائج التنمية وإنما كمبادرة مشتركة بين شركاء إنمائيين في إطار عملية يتولى زمامها ويوجهها البلد المعني. وفي ضوء عملية إعادة توجيه التقييم هذه، فإن هذا التقرير: (أ) يبحث دور التقييم في البيئة الإنمائية التي يعمل فيها الصندوق؛ و (ب) يستعرض أداء وظيفة التقييم في الصندوق، وخاصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة؛ و (ج) يحدد المجالات التي يتعين تحسينها. ويأتي هذا التقرير في الوقت المناسب بالنظر إلى اقتراب موعد موافاة المجلس بأكثر من ٤٠ وثيقة من وثائق البرامج القطرية التي ستعد ضمن العملية المنقحة لإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان والشراكة من أجل التنمية

٢ - تشدد الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ على "ضرورة زيادة تولى البلدان المستفيدة من البرامج زمام الأمر في تقييم جميع أشكال المساعدة وتوجيهها له"، وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة، في قرارها ٣١١/٦٣، إلى اقتراح "آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة من أجل تقييم الكفاءة والفعالية والأداء في المنظومة بأكملها". وليس تولى زمام الأمر، الذي هو الموضوع الرئيسي في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكررا، بمفهوم يتصل بمسائل تقنية وبمنهجيات تقييم، بل هو مفهوم يشير إلى التزام سياسي من جميع الأطراف التي تعنى بتحقيق التنمية. وقد تمخض التشديد على تولى البلدان المشمولة بالبرامج زمام الأمر وتوجيهه عن دور مشترك ومسؤولية مشتركة بالفعل إزاء مختلف الأطراف. وهذا الدور المشترك، المبين بتفصيل في الفقرة ٢٤ من برنامج عمل أكررا، هو الشرط الذي لا بد منه للوفاء بمهدي تولى زمام الأمور وإقامة الشراكة. إن الغرض من التقييم لم يعد هو تقييم النتائج التي يحرزها فرادى الفاعلين في مجال التنمية بل هو تقييم إسهاماتهم في الشراكات، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، والشركاء المنفذين، والمستفيدين.

٣ - وعلى الرغم من استخدام مفهوم الشراكة على نطاق واسع، فإنه يزداد تعقيدا. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، شهد مفهوم المساعدة الإنمائية تحولا جذريا، مع ظهور أهداف جديدة، وتزايد عدد الشركاء، وتعدد مصادر الاستثمارات^(١)، كما هو مبين أدناه:

(أ) تتوخى المساعدة الإنمائية جملة من الأهداف المتنوعة. وهذا التنوع هو النتيجة المنطقية لقرار الجمعية العامة ٤٢/١٨٣، الذي أيد مفهوم التنمية المستدامة. وبصرف النظر عن التركيز التقليدي القوي للمساعدة الإنمائية على تسريع خطى التقارب الاقتصادي للبلدان النامية مع البلدان الصناعية، فإن هذا المفهوم أوسع نطاقا إذ يعكس رغبة المجتمع الدولي (الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج والمجتمع المدني) في التركيز أيضا على توفير الفرص لاستفادة البشر من منافع الرعاية الأساسية (في سياق الأهداف الإنمائية للألفية مثلا) وغيرها من المنافع العامة^(٢)؛

(ب) أصبحت المساعدة الإنمائية موضع اهتمام العديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساهمة السنوية للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الصناديق والمؤسسات وسائر المبادرات، تبلغ ما يعادل ١٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٨؛

(ج) وفي العديد من الحالات، سجل تحول في توزيع الاستثمارات في مجال إنتاج وصيانة المنافع العامة من الاعتماد على مصادر خارجية إلى الاعتماد على مصادر داخلية. فعلى سبيل المثال، تستثمر عدة بلدان متوسطة الدخل في المنفعة العامة العالمية المتمثلة في الصحة^(٣) من مواردها الخاصة أكثر مما تستثمر فيها من موارد خارجية. وبفعل هذا التحول، بات زمام المبادرة وسلطة اتخاذ القرار في يد البلدان المشمولة بالبرامج. ورغم أن الإنفاق

(١) Severino (J.M.) and Ray (O.), "The End of ODA: Death and Rebirth of a Global Public Policy", Center for Global Development, working paper, Washington, DC, March 2009, <http://www.cgdev.org/content/general/detail/1421419/>

(٢) تعرف المنافع العامة هنا باعتبارها "منافع غير قابلة للمنافسة وغير خاضعة للحظر. وهذا يعني أن استهلاك فرد لها لا يحد من توافرها لاستهلاك أفراد آخرين، ولا يمكن منع أي أحد فعليا من استغلالها". انظر أيضا Joseph E. Stiglitz, *Knowledge as a Global Public Good in Global Public Goods*, ISBN 978-0-19-513052-2, and Stiglitz (J.E.), "The Theory of Local Public Goods Twenty-Five Years After Tiebout: A Perspective", Working paper 954, National Bureau of Economic Research, August 1982.

(٣) Woodward (D.) and Smith (R.D.), *Global Public Goods and Health: Concepts and Issues*, WHO, Geneva, 2010.

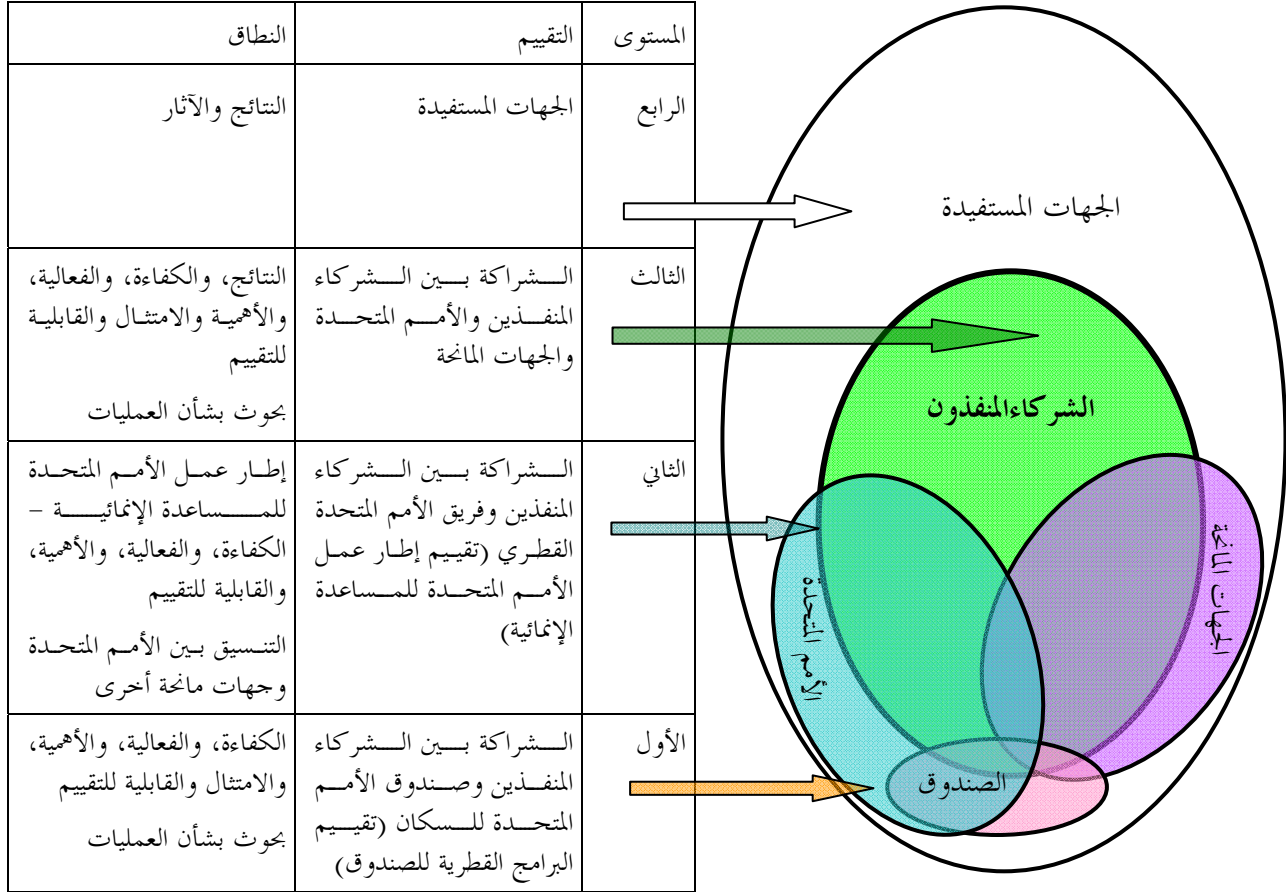
السنوي للصندوق ضئيل بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ١٢١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، فإن له دورا هاما يقوم به، لا بوصفه وكالة تمويلية، وإنما بوصفه جهة تيسر أنشطة الابتكار، وتعزز الخبرات والقدرات المتاحة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتشجع تعبئة المجتمعات المحلية.

٤ - وفي ضوء تعدد الشراكات والدور التوجيهي المنوط بالبلدان المشمولة بالبرامج، ينبغي النظر إلى التقييم باعتباره مجموعة من المهام المتداخلة المندججة، التي ترمي إلى الإجابة على أسئلة تختلف حسب مستوى التحليل. وسوف تتناول المستويات من الأول إلى الثالث: (أ) المسائل المتصلة بأداء الصندوق؛ و (ب) المسائل المتصلة بأداء فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من تقييم عملية "العمل ككيان واحد"^(٤) وبالتنسيق مع جهات مانحة أخرى؛ و (ج) أداء الشراكة بين الشركاء المنفذين، وفريق الأمم المتحدة القطري، وجهات مانحة معنية أخرى. وسوف يتناول المستوى الرابع مسائل تقييم أكثر تعقيدا، ويقيم نتائج وآثار الأنشطة كما لمستها الجهات المستفيدة من الشراكة بين الشركاء المنفذين (المؤسسات الحكومية في العادة) والجهات المانحة. ويقتضي المستوى الرابع مشاركة نشطة من جانب الجهات الفاعلة على الصعيد القطري أو على الصعيد المجتمعي. ويبين الشكل ١ مهام التقييم المتداخلة هذه.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، الفقرتان ١٨ و ١٩.

الشكل ١

التقييمات المتداخلة



ثالثا - البرمجة القائمة على الأدلة

٥ - يوازي تزايد عدد الجهات المساهمة في التنمية تزايد في عدد الأدوات. فبينما شهدت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ومصارف التنمية الأهلية ازدهارا، نجحت أيضا أدوات أخرى تعتمد على آليات السوق، من قبيل رؤوس أموال المجازفة في إطار تقديم الائتمانات المتناهية الصغر لتحقيق التنمية المجتمعية^(٥) ورؤوس الأموال الطويلة الأجل^(٦). ومع ذلك،

(٥) Banerjee (A.), Duflo (E.), Glennerster (R.), Kinnan (C.), "The Miracle of Microfinance? Evidence from a Randomized Evaluation", MIT, May 30, 2009

(٦) رأس المال الطويل الأجل طريقة ثالثة تحاول سد الفجوة بين الفعالية ونطاق النهج القائمة على السوق والأثر الاجتماعي للعمل الخيري البحث. انظر Novogratz (J.), "The Blue Sweater: Bridging the Gap Between Rich and Poor in an Interconnected World", 2009, MacMillan, USA

فرغم هذا التطور، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية تقاس إما استنادا إلى الحجم المالي أو بناء على أهداف محددة على الصعيد السياسي، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ذكر العديد من المؤلفين^(٧)، فبينما يعد قياس المساهمات أمرا مجديا، فإن الحاجة تدعو إلى التركيز أكثر على قياس النتائج والآثار. وعادة ما تقوم الجهات المانحة (بما فيها المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات) بإجراء تقييمات داخلية تركز على فرادى المؤسسات ولا تراعي بالتالي الأثر العام للسياسات والبرامج المضطلع بها على الصعيد القطري أو الإقليمي أو العالمي.

٦ - وفي أوساط المقيمين يوجد توافق في الآراء مفاده أن جودة التقييم ترتبط ارتباطا وثيقا بجودة تصميم البرامج. ومن الراجح أن تخرز البرامج الجيدة النوعية النتائج المرجوة وتحقق الآثار المنشودة، وأن تكون قابلة لتقييمات تتيح التحقق من النتائج وتحديد العناصر التي أسهمت في تنفيذ البرامج، من أجل استخلاص الدروس منها. وهذه الملاحظة البسيطة تستتبع نقاشا أكثر تعقيدا بشأن تحديد ماهية برنامج فعال. ولأغراض هذا التقرير، يمكن الأخذ بتوافق الآراء العام بأن البرامج الفعالة هي برامج تستند إلى النظرية وتقوم على أساس منطقي، علاوة على تحقيقها النتائج والنواتج المنشودة. ويمكن إيجاد أدلة استنادا إلى نظرية التغيير التنظيمي على الصعيد الكلي أو تحليل النظم، الذي يقوم على استعراض دقيق ومنهجي للبيانات^(٨) ومن خلال إجراء بحوث بشأن العمليات^(٩). ولا يقصي أحد النهجين الآخر؛ فافتراها من أفضل السبل لإقامة علاقة مثمرة بين السياسات والبحوث.

٧ - وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي يغطيها هذا التقرير، قامت شعبة خدمات الرقابة بالصندوق بإعداد وتنفيذ طريقة موحدة لاستعراض تصميم البرامج القطرية للصندوق. وتركز هذه الطريقة على ثلاثة عناصر هي: (أ) الأهمية؛ و (ب) المواءمة الاستراتيجية؛ و (ج) نوعية الرصد والتقييم. واستنادا إلى نتائج أنشطة الرقابة التي تمت

(٧) انظر Note 3 and Michael A. Clemens and Todd J. Moss (2007), "The Ghost of 0.7%: Origins and Relevance of the International Aid Target", International Journal of Development Issues 6 (1): 3-25.

(٨) Caldwell J.C., Phillips J.F., Khuda B. (eds). 2002. Special Issue: Family planning programs in the twenty-first century. Studies in Family Planning 33 (1).

(٩) Carlos Brambila, Emma Ottolenghi, Celeste Marin and Jane T. Bertrand, "Getting results used: evidence from reproductive health programmatic research in Guatemala", Health Policy and Planning 2007; 22:234-245.

في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والتي شملت استعراض ١١ برنامجا قطريا، ظهرت عدة مواضيع متكررة.

٨ - ففيما يتعلق بالأهمية، افتقر تصميم البرامج القطرية التي تعتبر مرضية جزئيا أو غير مرضية إلى معلومات قائمة على الأدلة. وهذه المعلومات ضرورية ليتسنى للصندوق اختيار استراتيجياته للتدخل والمناطق الجغرافية دون الإقليمية التي تقتضي تدخلا من جانبه. وتصمم البرامج بمراعاة احتياجات متعددة، لكن من الأفضل تركيز الاهتمام على مجموعة محددة من التدخلات التي برهنت على فعاليتها. وهذا سوف يجنب المعنيين الإشراف على جهود مشتتة وضيقة النطاق من خلال عدد كبير من خطط العمل السنوية المقترنة بتكاليف إدارية عامة كبيرة.

٩ - وبصدد الموازنة الاستراتيجية، هناك موازنة جيدة عموما بين البرامج القطرية للصندوق وأطر التنمية الوطنية. لكن، في بعض البرامج القطرية، لا يراعي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الدور المحوري للصندوق فيما يتعلق بإجراء التعدادات وتنمية قدرات البلدان للمساعدة في استخدام البيانات. وهذا يؤدي إلى إمكانية عدم استفادة هذه الأنشطة من الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري، رغم ما لذلك من فوائد متفق عليها (فيما يتعلق بالبيانات المتأتية من التعدادات وتحسين استخدام البيانات لأغراض التخطيط) بالنسبة لجميع الشركاء الإنمائيين.

١٠ - وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، عادة ما تفتقر البرامج القطرية التي تعتبر مرضية جزئيا أو غير مرضية إلى مؤشرات، ولا تكون المؤشرات مشفوعة ببيانات مرجعية و/أو غايات ولا تشير إلى سبل للتثبت من إحراز التقدم. ويجب أن يتطور الرصد والتقييم في الصندوق بحيث تحدد المؤشرات، والبيانات المرجعية و/أو الغايات أثناء مرحلة تصميم البرامج وتدمج في البرامج. ويتضمن الجدول ١ أدناه لمحة عامة عن النتائج المتكررة التي توصلت إليها شعبة خدمات الرقابة.

الجدول ١

النتائج المتكررة في إطار تقييم البرامج القطرية

المجال	جوانب الضعف المتكررة/المخاطر الكبيرة	تدابير الإصلاح والتخفيف المحتملة
الأهمية	عدم التركيز على الأنشطة التي توجد أدلة على فعاليتها؛ عدم تقييم الاحتياجات استنادا إلى الأدلة	استعراض تقني منظم للتدخلات المقررة أثناء مرحلة إعداد البرامج

المجال	جوانب الضعف المتكررة/المخاطر الكبيرة	تدابير الإصلاح والتخفيف المحتملة
المواءمة الاستراتيجية	عدم الإشارة إلى الأنشطة الخاصة بالتعدادات في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية	استعراض منهجي من جانب المكاتب الإقليمية لضمان إدماج الأنشطة الخاصة بالتعدادات في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وحشد دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا المجال
نوعية الرصد والتقييم	عدم وجود مؤشرات و/أو بيانات مرجعية و/أو غايات، وعدم توافر أدلة على الاستخدام المنهجي للمعارف والمعلومات المتأتية من الرصد	إعادة وثائق البرامج القطرية المقدمة دون أطر للتائج تشتمل على مؤشرات وبيانات مرجعية وغايات محددة، أو الموافقة المشروطة عليها

١١ - ولم تتمكن شعبة خدمات الرقابة، بعد ما أجرته من استعراضات، من الاستدلال لا على استثمار مبالغ كبيرة في البحوث المتعلقة بالعمليات ولا على إمكانية تقييم البرامج بشكل موثوق به يوفر معلومات عن آثارها أو نتائجها، مما يتيح استخدام المعارف في الدورات البرنامجية اللاحقة. وتدعو الحاجة إلى أن يبذل الصندوق مزيداً من الجهود لجعل البرمجة القائمة على الأدلة أمراً ممكناً بالنسبة لجميع البرامج، كما طلب في الفقرة ١٠ من مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٩.

١٢ - وبضمان توافر معايير ومعلومات قائمة على الأدلة، يمكن للصندوق أن يقوم، في مرحلة إطلاق البرامج، بما يلي: (أ) إقامة شراكة قوية مع الشركاء المنفذين وأصحاب المصلحة؛ و (ب) إعداد محتويات البرامج بشكل رشيد بحيث يرتبط بناء القدرات بأولويات واضحة، وبحيث تندرج استراتيجيات للمساواة بين الجنسين وللتعبئة المجتمعية قائمة على القيم الثقافية والدينية في البرامج، وبحيث يتم اختبار أنشطة الابتكار باعتماد منهجيات مناسبة^(١٠) للتأكد من إمكانية القيام بها على نطاق أوسع؛ و (ج) الاستدلال على الإسهام الإيجابي في الاستثمارات والجهود المبذولة من جانب البلدان المشمولة بالبرامج لتحسين نوعية حياة المستفيدين.

(١٠) Duflo (E.), Kraemer (M.), "Use of Randomization in the Evaluation of Development Effectiveness", MIT, 2009.

رابعاً - إصلاح الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومواءمة منهجيات التقييم

١٣ - لا تتمثل، مسألة المنهجية المطروحة اليوم في مجال التقييم في اختيار المنهجية "المناسبة" بقدر ما تتمثل في إيجاد واتباع توجيهات منهجية تؤدي إلى مواءمة النهج المتبعة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة، من أجل تيسير عملية مقارنة النتائج. وتستتبع مواءمة الأساليب تقارب الطرق القائمة على الأدلة لإعداد البرامج بوصفه شرطاً أساسياً لنجاح أي تقييم؛ وتيسر إعداد محتويات البرامج استناداً إلى أدوات الإدارة القائمة على النتائج مشفوعة بالمؤشرات، مما يؤدي إلى إعداد برامج يمكن تقييمها بالشكل الملائم. بيد أن التقييمات تُجرى باستخدام منهجيات مختلفة، مما يجعل من الصعب إجراء المقارنات وتحديد أسسها. ومن الضروري أن تطبق المنهجيات تطبيقاً متسقاً لتجنب "فجوة التقييم" التي يعاني منها الكثير من المؤسسات التي تقدم المساعدة. والصندوق ليس استثناءً. ويشير استعراض منهجيات التقييم الذي أجرته شعبة خدمات الرقابة إلى وجود تفاوت واسعة النطاق كما يدعو إلى بذل الجهود لمواءمتها ليس في الصندوق فحسب ولكن أيضاً مع شركاء الأمم المتحدة.

١٤ - منذ أن وافق المجلس التنفيذي على السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٩ اتخذ الصندوق خطوات لتعزيز عملية التقييم والامتثال لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. ولئن كان من الممكن أن تعزز سياسة الصندوق عملية التقييم، فإنها قد لا تفلح كثيراً في النهوض بالاتساق على نطاق المنظومة الذي توخته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٣١١، الذي أيد وظيفة التقييم على نطاق المنظومة، في ظل عدم وجود التزام على نطاق الأمم المتحدة بالمواءمة. وفي الوقت الحاضر يشكل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المحرك الرئيسي لهذه الجهود. وفي ضوء القيود التي فرضها هذا الفريق، أُنجزت شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠٠٩ استعراضاً لجميع الأفرقة العامة وفرق العمل التابعة للفريق بغية تحديد أيها سيكون أكثر فائدة للصندوق. وقد حدد الاستعراض العديد من أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ذات الأولوية التي شارك الصندوق فيها أواخر عام ٢٠٠٩. وسيناقش فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في اجتماعه العام الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠، مسألة مشاركة الجهات المسؤولة عن التقييمات اللامركزية في أعمال فرق العمل التابعة له.

١٥ - وبالتالي، فإن مواءمة المنهجيات مشروع طويل الأمد. واستناداً إلى اختلاف قدرات التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإن أي كيان مصمم أو مشكل لأداء وظيفة

تقييم على نطاق المنظومة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، سيكون على الراجح أكثر فعالية إذا جرى تصميمه أو تشكيله على نحو يتسم بالمرونة، بغية زيادة مشاركة وحدات التقييم التابعة لمختلف المؤسسات وتحقيق أقصى ما يمكن من التعاون فيما بينهما.

خامسا - تنمية القدرات

١٦ - جرى في السنوات الأخيرة استثمار زهاء ربع المعونة المقدمة من الجهات المانحة، أو أكثر من ١٥ بليون دولار في السنة، في مجال التعاون التقني، والظاهر أن الجزء الأكبر منه قد وُجِه إلى تنمية القدرات^(١١). وقد أولى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ اهتماما كبيرا للقدرات. واستجابة لذلك، شعرت كيانات الأمم المتحدة بأن عليها أن تركز على بذل الجهود لتنمية القدرات والالتزام بهذا الهدف. ويتمثل سوء الفهم الأكثر شيوعا فيما يتعلق بتنمية القدرات في تصويرها بأنها نقل للمعارف في اتجاه واحد ممن لديهم الخبرة إلى من يحتاجون إليها. وتشير الأدلة إلى أنه من غير المرجح أن تنجح عملية تنمية القدرات ما لم تتوفر الشروط التالية:

- (أ) مشاركة واسعة النطاق ومبادرة محلية؛
- (ب) الاستفادة من القدرات المحلية؛
- (ج) مواصلة التعلم والتكيف؛
- (د) استثمارات طويلة الأجل؛
- (هـ) تكامل الأنشطة على مختلف المستويات لمعالجة المشاكل المعقدة^(١٢).

١٧ - ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينبغي فهم تنمية القدرات بوصفها "عملية محلية، تجري قيادتها بحزم من داخل البلد، مع اضطلاع الجهات المانحة بدور داعم لها. ووفقا لهذه الرؤية، تشكل القيادة السياسية والنظام السياسي والإداري السائد عاملين حاسمين في هئية الفرص ووضع الحدود لجهود تنمية القدرات. وليس تولي زمام السياسات القطرية مسألة تحتمل الرد بالإيجاب أو السلب، ولكنها مسألة تمليها العمليات والاتجاهات".

(١١) OECD, *The Challenge of Capacity Development: Working Towards Good Practice*, OECD Journal on Development, Vol. 8, No. 3 - ISSN 1816-8124- © OECD 2008

(١٢) OECD, *The Challenge of Capacity Development: Working Towards Good Practice*, OECD Journal on Development, Vol. 8, No. 3 - ISSN 1816-8124- © OECD 2008

١٨ - ومن ثم، فإن تنمية القدرات ليست استثناء من المجالات الأخرى. فهي تستند على شراكة. وتتطلب هذه الشراكة تفاهما أفضل بين جميع الأطراف لتتمكن من الاستجابة لنطاق التقييم الآخذ في الاتساع، وتنوع الأدوات، والتوجه نحو التقييم المشترك في ظل بيئة المساعدة الإنمائية السريعة التطور. وإذا فهم التقييم في هذا السياق، فينبغي لجميع منهجيات التقييم أن توضح كيفية إسهام التداخلات في تنمية القدرات وتقييم هذا الإسهام بدون هذا التغيير، سيكون من الصعب تنفيذ الفقرة ١٢٩ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن تعزيز قدرات التقييم في البلدان المستفيدة من البرامج.

١٩ - ويحز الصندوق تقدما في هذا الاتجاه. فالهيكلية الإقليمية والأعمال الرامية إلى إعداد السياسة التقييمية للصندوق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حثت بالصندوق، على المستوى الداخلي إلى التركيز على تنمية قدراته التقييمية وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نظم المكتب الإقليمي لأفريقيا، بمشاركة موظفين من فرع التعليم وتدريب الحياة الوظيفية، بشعبة الموارد البشرية؛ وشعبة البرامج؛ وشعبة خدمات الرقابة؛ برنامجا تدريبيا لمدة أسبوع لموظفي ومنسقي شؤون الرصد والتقييم في المكاتب القطرية. إن التزام الصندوق بتنمية قدرات التقييم الإقليمية ودعمها سيعزز بدوره قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على إجراء التقييمات. ومن ثم، فيما يتعلق بتنمية القدرات، من المبكر جدا تقييم التقدم المحرز منذ الموافقة على سياسة التقييم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتقديم بيانات تأكيدية نهائية بشأن الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق لتعزيز القدرات التقييمية لشركائه المنفذين.

سادسا - الاستقلال والشراكة

٢٠ - ويمتد نطاق المسؤولية المشتركة للحكومات ليشمل التقييم، مع التركيز على النتائج أو على الإسهام في نتائج الشراكات الإنمائية. وتدعو فكرة المسؤولية المشتركة إلى إعادة النظر في مفهوم استقلال التقييم. لقد أوجد تركيز قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ على الجهود المشتركة وعلى تولى البلدان زمام الأمور توترا بشأن مسألة استقلال التقييم وعدم اليقين المحيط بقيمة الشركات المتعلقة بالتقييم ومخاطرها؛ وأوجد في حالات كثيرة، بواعث قلق ذا طابع مؤسسي في منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - ويمكن وصف هذه المعضلة كما يلي: فمن ناحية، يعني توافق الآراء بشأن الشراكة في مجال التقييم والتسليم بـ "ضرورة زيادة تولى البلدان المستفيدة من البرامج زمام الأمر في تقييم جميع أشكال المساعدة وتوجيهها له، بما فيها المساعدة التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي" أن التقييم يتم حيث تقدم المساعدة ومن جانب الجهات الفاعلة المقدمة للمساعدات والمتلقية لها. ومن ثم، فإن التقييم عملية لامركزية تندمج ضمن الأنشطة الإنمائية

حيثما تنفذ؛ وهذه العملية تضفي الشرعية على تقييم البلدان المستفيدة لبرامج الجهات المانحة. ومن ناحية أخرى، فما لم تصل القدرات التقييمية إلى المستوى المنشود في البلدان المستفيدة من البرامج، هناك إمكانية مشاركة الفنيين المطلعين بالتقييم في تنفيذ البرامج أيضاً، ومن ثم المساس بالاستقلالية والموضوعية. ومن الممكن تجنب هذه المعضلة باعتماد طرائق مختلفة تضمن استقلال كل مستوى من مستويات التقييم، على النحو المبين في الشكل ١ (التقييمات المتداخلة). ويبين الجدول ٢ أدناه، الذي ترد فيه مقترحات لآليات تضمن استقلال المقيمين، أن الاعتماد على قواعد ومعايير التقييم المعترف بها عالمياً والامتثال لها قد يكونا أنجع السبل لضمان الاستقلال، حتى في سياق الشراكات المعقدة.

الجدول ٢

التقييمات وآليات الاستقلال

المستوى	التقييم	النطاق	الآليات الرامية إلى ضمان الاستقلال
الرابع	الجهات المستفيدة والشراكة، والشركاء المنفذون والجهات المانحة	النتائج والآثار	تقييم من جانب أطراف ثالثة، والقواعد والمعايير المقبولة عالمياً؛ والشفافية (على سبيل المثال، الإفصاح عن نظرية، ومنهجية، وبيانات، وتحليلات ونتائج البرامج)؛ وتولي الشركاء المنفذين زمام الأمر وتوجيههم له
الثالث	الشراكة، والشركاء المنفذون والجهات المانحة	النتائج، والكفاءة، والفعالية، والأهمية، والامتثال، والقابلية للتقييم البحوث بشأن العمليات	تقييم من جانب أطراف ثالثة، والقواعد والمعايير المقبولة عالمياً؛ والشفافية (على سبيل المثال، الإفصاح عن نظرية، ومنهجية، وبيانات، وتحليلات ونتائج البرنامج)؛ وتولي الشركاء المنفذين زمام الأمر وتوجيههم له
الثاني	فريق الأمم المتحدة القطري- إصلاح الأمم المتحدة	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والكفاءة، والفعالية، والأهمية، والقابلية للتقييم التنسيق بين الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة	فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أو طرف ثالث. تأكيد مقدم من الكيان المعني بالرقابة بشأن التصميم، والمنهجية، وجمع البيانات وتحليلها، والنتائج والتقرير؛ والقواعد والمعايير المقبولة عالمياً؛ والشفافية (على سبيل المثال، الإفصاح عن نظرية، ومنهجية، وبيانات، وتحليلات ونتائج البرنامج)؛ وآلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة (قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣)
الأول	البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان	الكفاءة، والفعالية، والأهمية، والامتثال، والقابلية لتقييم البحوث بشأن العمليات	صندوق الأمم المتحدة للسكان أو طرف ثالث؛ تأكيد مقدم من الكيان المعني بالرقابة بشأن التصميم، والمنهجية، وجمع البيانات وتحليلها، والنتائج والتقرير؛ والقواعد والمعايير المقبولة عالمياً؛ والشفافية (على سبيل المثال، الإفصاح عن نظرية، ومنهجية، وبيانات، وتحليلات ونتائج البرنامج)

٢٢ - بما أن السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لم تُعتمد إلا مؤخراً، فإن التقييمات التي أجرتها مكاتبه القطرية لا تعكس بعد النهج المتداخل. وجميع التقييمات التي أجريت بين عام ٢٠٠٨ وشهر شباط/فبراير ٢٠١٠ هي تقييمات من المستوى الأول، مع مشاركة ضعيفة من الشركاء المنفذين، والمستفيدين أو دون مشاركتهم. ولم يعالج أي من التقييمات إسهام الصندوق في الشركات القائمة، حتى في البلدان التي تطبق فيها نُهج قائمة على البرامج أو نُهج قطاعية.

٢٣ - ولتطبيق السياسة التقييمية، أوضح الصندوق وشعبة خدمات الرقابة الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتخطيط، والتنفيذ والإشراف، وضمان الجودة ومتابعة التقييمات. وتتولى شعبة البرامج المسؤولة عن التعلم على مستوى المنظمة، ودعم تقييمات البرامج القطرية ومتابعة التقييمات؛ وتتولى شعبة خدمات الرقابة المسؤولة عن ضمان الجودة والتقييمات المواضيعية المستقلة.

٢٤ - وتميز السياسة التقييمية للصندوق بين التقييمات المركزية والتقييمات اللامركزية. وتضطلع شعبة خدمات الرقابة بالتقييمات المركزية بغرض أساسي يتمثل في توفير ضمان بشأن الأنشطة المنجزة، في حين تضطلع الإدارة بالتقييمات اللامركزية لإقامة قاعدة من الأدلة على النتائج المحققة وتحديد الدروس المستفادة من عملية البرمجة الفعالة. وبدعم من المكاتب الإقليمية، تيسر شعبة البرامج التنسيق على نطاق الصندوق.

٢٥ - وعلى النقيض من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، فإن لدى الصندوق موارد للتقييم في جميع أجزائه وليس في وحدة تنظيمية واحدة فقط. ولما كانت أكثر من شعبة واحدة تتولى المسؤولية عن التقييم، فقد عزز الصندوق، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، هذه الشعب وعدادا من المكاتب القطرية من حيث الموارد البشرية، وذلك من أجل الاستجابة لمقررات المجلس التنفيذي وتطبيق السياسة التقييمية. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه الصندوق، ولا سيما على الصعيد القطري، في أن بعض الموظفين يتعين عليهم أن يتولوا مهام إضافية تتمثل في العمل كمنسقين لعمليات الرصد والتقييم. مما يزيد عبء عملهم الذي هو في الأصل عبء ثقيل. وهذا يجعل من الصعوبة التحرك بالسرعة المطلوبة لتطبيق السياسة التقييمية.

٢٦ - واستناداً إلى السياسة التقييمية، سيكون لدى الصندوق ما يكفي من الموظفين لإجراء التقييمات إذا كان لدى هؤلاء الموظفين ما يكفي من الخبرات. وهذه نقطة حاسمة في سياق النقاش بشأن استقلال التقييم. ويتوقف هذا الاستقلال على جودة التصميم، والمنهجيات، والتنفيذ وإجراء التقييمات وهذا مجال يلزم أن يوليهِ الصندوق اهتماماً أكبر.

سابعاً - جودة التقييمات وموثوقيتها

٢٧ - يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على مجموعة متنوعة من المنشورات التي تهتم بجودة التقييم وموثوقيته، بما في ذلك قواعده ومعاييره. ويستند صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وهذه القواعد والمعايير متسقة مع أفضل الممارسات التي تقرها الرابطة المهنية المعنية بالتقييم في جميع أنحاء العالم. لذا فإن التوصل على الصعيد العالمي إلى توافق في الآراء وإلى شراكة بشأن القواعد والمعايير ينبغي أن يشكل نقطة الانطلاق نحو شراكة عالمية بشأن التقييم، وهذا شرط ضروري لتبنيها والالتزام بها من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات المستفيدة من أنشطة التنمية^(١٣). وبناء على ذلك، ينبغي للصندوق أن يمثل لسياسته التقييمية وأن يستوفي معايير الجودة في أعماله التقييمية. ولتقييم درجة الامتثال، أجرت شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠٠٩ عملية تقييم لجودة التقييمات شملت التقييمات المنجزة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (٢٠٠٨-٢٠٠٩). ويمكن الاطلاع على نتائج هذا الاستعراض على العنوان التالي www.unfpa.org/public/oversight/ وهي موجزة أدناه.

٢٨ - وتبلغ جميع وحدات العمل التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعمالها التقييمية من خلال عملية إبلاغ سنوية. وأبلغت المكاتب القطرية عن إجراء ١٢٢ تقييماً في عام ٢٠٠٨. كما أبلغت عن إجراء ١١٩ تقييماً في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، أنجزت شعبة خدمات الرقابة ثلاثة تقييمات مواضيعية (منها تقييمان في عام ٢٠٠٨ وتقييم في عام ٢٠٠٩)، فضلاً عن تقييم جودة التقييمات.

٢٩ - وظهرت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ نتائج عمليتي التقييم المواضيعي لتجربة الصندوق في مجال فعالية المساعدة اللتين أجراهما من خلال مشاركته في النهج القطاعية والبرمجة المشتركة. ويبيّن التقييمان كلاهما أن الصندوق كان في طليعة مؤسسات الأمم المتحدة التي اتبعت هذه الطرائق، كما بيّن ضخامة عبء العمل التنسيقي المطلوب لضمان نجاح تنفيذ البرمجة المشتركة والنهج القطاعية والمشاركة فيها. ووفر التقييم الذي أجري في عام ٢٠٠٩ بشأن استجابة الصندوق الإنسانية توصيات للإدارة ترمي إلى زيادة التقدم المحرز منذ أن أيد المجلس التنفيذي، في قراره ٣٥/٢٠٠٦، استراتيجية الصندوق المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش. وركزت توصيات التقييم الذي

(١٣) Chianca (T), "The OECD/DAC Criteria for International Development Evaluations: An Assessment and Ideas for Improvement", Journal of Multidisciplinary Evaluation, Vol. 5, No. 9, ISSN 1556-8180, March 2008.

أجري في عام ٢٠٠٩ على إدماج الاستجابة الإنسانية في البرامج القطرية للصندوق. وركزت التوصيات أيضا على مراجعة طرق العمل لزيادة فعالية الصندوق من حيث السرعة في القيام بعمليات الشراء والتوظيف أثناء الأزمات الإنسانية.

٣٠ - وطلب الصندوق من جميع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر أن تقدم التقييمات التي أنجزت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وذلك كجزء من عملية تقييم جودة التقييمات. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تلقت شعبة خدمات الرقابة ٥٧ تقييما أنجزتها المكاتب القطرية للصندوق، وهو عدد أقل بكثير قياسا إلى التقييمات الـ ١٩٧ التي أبلغت عنها المكاتب القطرية للفترة نفسها، والتقييمات الـ ٣١٦ المبلغ عنها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ولم تتلق شعبة خدمات الرقابة أي تقييمات من المكاتب الإقليمية أو وحدات المقر، مع أن المكاتب الإقليمية أبلغت عن إنجاز أربعة تقييمات، وأبلغت وحدات المقر عن إنجاز ١١ تقييما في نفس الفترة. والتفاوت بين عدد التقييمات التي تبّلع عنها وحدات الأعمال في تقاريرها السنوية وعدد التقييمات المقدمة إلى شعبة خدمات الرقابة من أجل استعراضها هو أمر يبعث على القلق. فإما أن الإبلاغ الذاتي للكيانات غير دقيق، أو أن الكيانات لا تقدم إلى شعبة خدمات الرقابة الوثائق التي يتوجب عليها أن تقدمها بموجب سياسة الرقابة المتبعة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبغض النظر عن السبب، يجب أن يعالج الصندوق هذا القصور.

٣١ - ونظرا لعدم قيام الإدارة بتسجيل التقييمات على نحو منهجي، فليس بوسع شعبة خدمات الرقابة أن تؤكد عدد التقييمات المنجزة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، قدمت المكاتب القطرية ٥٧ تقييما، شملت ١٧ تقييما للبرامج القطرية للصندوق، و ٩ استعراضات لمنتصف المدة، و ٣١ تقييما للبرامج أو المشاريع الأخرى التي يدعمها الصندوق. وعلى غرار السنوات السابقة، أجرت فرق من المقيمين الوطنيين والدوليين معظم التقييمات على المستوى القطري.

٣٢ - وخلال عملية تقييم جودة التقييمات المنجزة في عام ٢٠٠٩، جرى استعراض ٣٧ من أصل ٥٧ تقييما. وإجمالا، لم تظهر النتائج تغييرا يذكر مقارنة بعمليات تقييم جودة التقييمات التي أجريت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٥. وتوحي نسبة كبيرة من تقارير التقييم التي تفتقر إلى العناصر الأساسية للتقييم (مثل الصياغة الواضحة لأسئلة التقييم، والأساليب المناسبة للرد على أسئلة التقييم، والنتائج التي تتأتى عن البيانات والأدلة التي تم جمعها من خلال تطبيق الأساليب المذكورة، والاستنتاجات والتوصيات المرتكزة على النتائج) بأن من الممكن تحسين الجودة من خلال التنفيذ المنهجي لعملية استعراض وإرشاد لإجراء

تقييمات الصندوق. وما التحسينات المتواضعة على صعيد تقييم الفعالية، وصلاحيه الأساليب، والاهتمام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلا أدلة تشير إلى إمكانية التحسين. وكما ذكر في دراسات منشورة^(١٤)، فإن هذه الحالة لا ينفرد بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٣ - ويجب إيلاء الاهتمام لتقييم ما للبرامج من أهمية وأثر. ويراعى كلا البعدين في تقييمات الصندوق بحسب نسبة التقييمات التي تستوفي المعايير ذات الصلة. وقد انخفضت هذه النسبة انخفاضاً حاداً. ويتضمن تقرير تقييم جودة التقييمات لعام ٢٠٠٩، الذي قدم إلى الإدارة، توصيات يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى تحسين نوعية التقييم، حسب نجاحها في مجالات أخرى.

٣٤ - ولكفالة الاتساق بين عدد التقييمات التي تبلغ عنها كيانات الصندوق والعدد الذي يقدم لعملية تقييم جودة التقييمات، يجب على الصندوق أن يضع أنظمة لرصد أنشطة التقييم والتحقق منها. وهذه خطوة ضرورية لتوفير الضمان، ولكفالة نشر الدروس المستفادة على أوسع نطاق ممكن. وتبين نوعية التقييمات القليلة المتاحة للاستعراض أن هناك مجالاً للتحسين.

ثامنا - التعلم من التقييم

٣٥ - لغرض التقييم، يستند مفهوم الشفافية إلى ثلاثة معايير على الأقل، وهي: (أ) دقة وموثوقية نتائج التقييم، ويعتمد ذلك بدوره على مستوى تأهيل واستقلال المقيمين؛ و (ب) موثوقية التقييم نفسه (القواعد والمعايير المقبولة عالمياً)، و (ج) نشر واستخدام التقرير، بما في ذلك التوصيات. وينبغي أن تكون القاعدة هي توافق الآراء على نشر النتائج على نطاق واسع، مما يعكس الفكرة القائلة بأن الشراكة تمتد إلى الجمهور بأكمله، بحيث يسترشد ويتسلح بنتائج التقييم ليس الشركاء الحكوميون فحسب، بل أيضاً الشركاء في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة.

٣٦ - وقد أبلغت إدارة الصندوق شعبة خدمات الرقابة بأنها تعمل على وضع أنظمة، ستنشرها في عام ٢٠١٠، لضمان الاستجابة المنهجية لتوصيات التقييم اللامركزي ومتابعتها، ولنشر الدروس المستفادة. وبخصوص التقييمات المركزية، قامت شعبة خدمات الرقابة

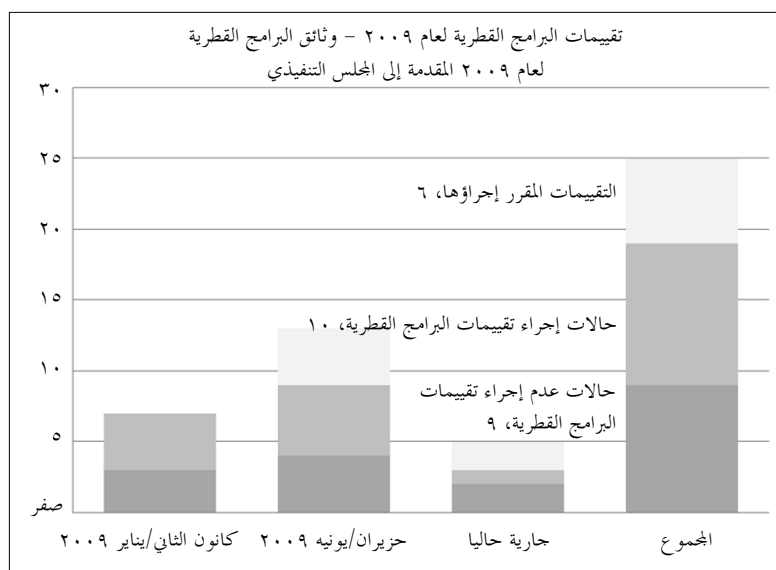
(١٤) William D. Savedoff et al., "When Will We Ever Learn? Improving Lives through Impact Evaluation", Report of the Evaluation Gap Working Group, Center for Global Development, Washington, D.C., May 2006.

بتوسيع نطاق أنظمة قواعد البيانات الشاملة الخاصة بتوصيات التقييمات المستخدمة لتتبع توصيات مراجعي الحسابات لكي تشمل التوصيات الواردة في التقييمات المركزية المنجزة ابتداء من عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع عمليات التقييم التي جرى استعراضها من خلال عملية تقييم جودة التقييمات باتت متاحة لأوساط الباحثين والمهنيين عن طريق قاعدة بيانات خاصة بالتقييم أنشأها وتديرها شعبة خدمات الرقابة. وتنص الفقرة ٢٠ من التقرير الخاص بالسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/4) على ما يلي: "وفقاً لإطار المساءلة وسياسة الرقابة في الصندوق، ينشر المدير التنفيذي عادة التقارير، مع ممارسة سلطته التقديرية في نفس الوقت في حماية الحقوق المشروعة للبلدان المستفيدة من البرامج". وتماشياً مع هذه السياسة، فإن محتويات قاعدة البيانات الخاصة بالتقييم متاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (<http://www.unfpa.org/public/about/oversight>).

٣٧ - وفي ضوء المكانة المركزية للبرامج القطرية للصندوق، استعرضت شعبة خدمات الرقابة قدرة الصندوق على التخطيط للتقييمات في الوقت المناسب وعلى اغتنام الفرصة التي تتيحها دورات التخطيط الخاصة بالبرامج القطرية للتأثير في القرارات. وجرى تقييم ٤٠ في المائة من البرامج القطرية التي نظر فيها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩ من أجل توفير معلومات يسترشد بها لتصميم البرامج اللاحقة. وكان مقرراً إجراء تقييمات في ٢٤ في المائة من الحالات، ولكن من غير المرجح أن توفر هذه التقييمات معلومات تفيد في وضع البرامج القطرية التالية لأن التقييمات ستجرى بعد موافقة المجلس التنفيذي على البرامج. ويتضمن الشكل ٢ موجزاً لاستعراض أنشطة التقييم ذات الصلة بالبرامج القطرية للصندوق التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩.

الشكل ٢

تقييمات البرامج القطرية لغرض إعداد وثائق البرامج القطرية لعام ٢٠٠٩



تاسعا - خاتمة

٣٨ - اتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان خطوات هامة لتعزيز عملية التقييم. وتتضمن الإنجازات المحققة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يلي: (أ) وضع سياسة للتقييم؛ و (ب) إنشاء مراكز إقليمية للرصد والتقييم في جميع مكاتب الصندوق الإقليمية وتزويدها بالموظفين؛ و (ج) تعيين منسقين لشؤون الرصد والتقييم في عدد من المكاتب القطرية.

٣٩ - وتسلط النتائج المتكررة والتوصيات المنبثقة عن التقييمات الضوء على وجود مجال لتحسين عملية تصميم البرامج استنادا إلى الأدلة، والتركيز البرنامجي، والاهتمام بالرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يتبين من تحليل لتغطية التقييمات أن الصندوق يحتاج إلى اتخاذ إجراءات لكفالة الامتثال للفقرة ٨ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٩/١٨، وكفالة تقييم جميع البرامج القطرية مرة واحدة على الأقل خلال دورة كل منها.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٩، قِيمت شعبة خدمات الرقابة جودة التقييمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى الرغم من عدم وجود اختلافات كبيرة عن تقييم جودة التقييمات الذي أجري في عام ٢٠٠٥، فقد لاحظت الشعبة حدوث تحسن على صعيد تقييم الفعالية، وصلاحية الأساليب، والانتباه إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويجب إيلاء الاهتمام لتقييم أهمية وأثر الجهود التي يبذلها الصندوق. ويتطلب تحسين النوعية تعزيز ثقافة التقييم والمساءلة

عن النتائج داخل الصندوق، وهذا استنتاج شائع في منظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى التفاوض على تنمية القدرات اللازمة لدعم انتشار هذه الثقافة، مع الالتزام بالتقييمات المشتركة وتعزيز تولي البلدان زمام التقييم. وسيكفل التزام الإدارة على نحو منهجي بالاستجابة لتوصيات التقييمات ومتابعتها قيام الصندوق باستخدام موارده بأقصى حد من الفعالية من أجل تحقيق أهدافه.

٤١ - ويتمثل التحدي الذي يواجهه الصندوق في تحسين عمليات التقييم الداخلي مع مواكبة المساعي الوطنية الرامية إلى تولي البلدان زمام التقييمات وتوجيهها. وتشكل هذه التوجهات تحدياً لدور الصندوق ودور المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وهذا يقتضي النظر في طبيعة دور الصندوق في سياق العلاقة الثلاثية بين كل من: (أ) مقتضيات المساءلة التي تفرضها الجهات المانحة لتمويل المساعدة الإنمائية؛ و (ب) زيادة تولي البلدان المستفيدة من البرامج زمام البرامج وأنشطة تقييمها، وزيادة توجيهها لها؛ و (ج) رغبة الصندوق في إظهار التقدم في إنجاز ولايته.

٤٢ - ويمكن فهم قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ على أنه يلزم الصندوق وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج بتقييم المسائل ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز على نتائج التنمية التي يلتزم بها الصندوق والبلدان المستفيدة من البرامج. ويعني هذا الالتزام أن التقييم سيكون أكثر قيمة حينما يركز على النتائج التي لمسها المستفيدون. وفيما يخص الصندوق، تشمل هذه النتائج على سبيل المثال تخفيض عدد النساء الحوامل اللواتي يلقين حتفهن أثناء الولادة، وتخفيض وتيرة العنف الجنساني. وينبغي للصندوق، بقبول هذا النهج باعتباره مناسباً للتقييم، أن يتابع هذه المسألة خلال استعراض خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وأن يضيف عليها الطابع المؤسسي في الخطة الاستراتيجية التالية، التي تبدأ من عام ٢٠١٤.

عاشرا - توصية

٤٣ - قد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علماً بالتقرير المقدم كل سنتين بشأن التقييم الوارد في هذه الوثيقة (DP/FPA/2010/19).